



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة
الدراسات العليا

أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية "دراسة ميدانية"

The Impact of Accounting Measurement & Disclosure of Financial Instruments on Rationalization of Financial Statement Users Decisions "Field Study"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

وليد حسن عبد الوارث أحمد

إشراف

الدكتور

محمد محمود عبد الله

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور

محمد محمود عبد المجيد

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَلَمَّا جَاءَهُ قَيْلَ أَمَّا لَرْنَهُ كَانَهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ مِنْ فَنِّلَمَّا وَكَنَا مُسْلِمِينَ﴾

سُدُقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

النَّمَلُ : الْآيَةُ رَقْمُ ١١

الى أمي وأبي.... أطال الله عمرهم
الى إخوتي وأصدقائي.... أحبابي
الى من ضحوا بدمائهم من أجل حرية بلادهم
الى شهداء ثورة 25 يناير المجيدة
الى خير أجناد الأرض القوات المسلحة المصرية
لتوجههم بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإنني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذه الرسالة، وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا الجهد المتواضع من الأعمال النافعة وأساله تعالى أن يزيدنا من علمه ويعلمنا ما جهلنا إنه هو العليم الحكيم.

ومن منطلق أنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنني أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور / محمد محمود عبد المجيد أستاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس، على إرشاده الصادق وتوجيهاته الرشيدة وأراءه السديدة وتعاونه المتواصلاً التي أنارت لي الطريق لتخطي كل الصعاب التي واجهته خلال تحضير هذه الرسالة فله مني جزيل الشكر والعرفان ومن الله الجزاء الأولي.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / محمد محمود عبد ربه أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة جامعة عين شمس، على إرشاده ونصائحه التي قدمها لي طوال رحلة البحث فله مني كل شكر وتقدير، كما أشكر الأستاذ الدكتور / طارق عبد العال حماد أستاذ ورئيس قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة عين شمس، على تفضله بالموافقة على مناقشة الرسالة كمناقشاً داخلياً فله مني كل الشكر والإمتنان، كما أشكر الأستاذ الدكتور / حلمي عبد الفتاح البشبيشي أستاذ ورئيس قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة، على تفضله بالموافقة على مناقشة الرسالة كمناقشاً خارجياً فله مني كل الشكر والإمتنان، ولهم مني جميعاً كل الشكر والعرفان.

وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر لكل من ساعدني في إتمام هذا البحث أفراداً ومؤسسات والذي لا يتسع المجال لذكرهم بأسمائهم فجزاهم الله عندي خير الجزاء، ووفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

17	1/3/1/2 الأدوات المالية ذات الطبيعة الخاصة
20	2/3/1/2 الأدوات المالية المشتقة
67-43	المبحث الثاني: الإعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية
43	1/2/2 مفهوم الإعتراف المحاسبي
44	2/2/2 الإعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية
45	3/2/2 معايير المحاسبة الأمريكية عن الأدوات المالية
49	4/2/2 معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية
60	5/2/2 مفهوم التكلفة التاريخية لقياس الأدوات المالية
62	6/2/2 مفهوم القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية
91-69	المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية
69	1/3/2 مفهوم الإفصاح المحاسبي
70	2/3/2 أشكال الإفصاح المحاسبي
73	3/3/2 أدوات ووسائل الإفصاح المحاسبي
75	4/3/2 متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في ضوء المعايير المحاسبية الأمريكية
84	5/3/2 متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية
91	3/3 ملخص الفصل الثاني
122-92	الفصل الثالث : أثر المحاسبة عن الأدوات المالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية في ظل الأزمة المالية العالمية
93	مقدمة
107-94	المبحث الأول: تأثير المعلومات المحاسبية عن الأدوات المالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية
94	1/1/3 نظام المعلومات المحاسبية
96	2/1/3 مستخدمو القوائم المالية

99	3/1/3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية
103	4/1/3 دور المعلومات المحاسبية عن الأدوات المالية في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية
122-108	المبحث الثاني : تأثير الأزمة العالمية على القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية
108	1/2/3 تطورات الأزمة العالمية
114	2/2/3 تعديل المعيار المحاسبي الدولي IAS No.39 ومتغير التقارير المالية الدولية IFRS No.7
116	3/2/3 قياس الأدوات المالية وفقاً لمدخل القيمة العادلة وأثره على قرارات مستخدمي القوائم المالية
117	4/2/3 مشروع إحلال معيار التقارير المالية IFRS No.9 بديلاً عن المعيار المحاسبي الدولي IAS No.39
122	3/3 ملخص الفصل الثالث
140-123	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
124	1/4 هدف الدراسة الميدانية
124	2/4 منهجية جمع البيانات
125	3/4 مجتمع وعينة الدراسة
127	4/4 صدق وثبات أداة البحث (إستماراة الإستقصاء)
127	5/4 المعالجة الإحصائية للبيانات
129	6/4 فروض الدراسة
129	7/4 اختبارات الفروض
141	8/4 ملخص الفصل الرابع
146-142	الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات
143	1/5 الخلاصة
145	2/5 النتائج
146	3/5 التوصيات
147	المراجع
162	الملاحق
194	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	بيان	رقم الجدول
29	أهم الإختلافات بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية	(1-2)
48	المعالجة المحاسبية للإستثمارات فى الأوراق المالية طبقاً للمعيار المحاسبي الامريكى FAS No.115	(2-2)
59	القياس اللاحق للأصول والإلتزمات المالية وفقاً للمعيار IAS No.39	(3-2)
67	مقارنة بين كلاً من مدخل القياس بالتكلفة التاريخية ومدخل القياس بالقيمة العادلة	(4-2)
90	أهم المخاطر التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS No.7	(5-2)
106	أشكال السوق الكفاء	(1-3)
126	توزيع عينة البحث بحسب درجة التعليم	(1-4)
126	توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة	(2-4)
127	استخدام طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات إستمارء الإستقصاء	(3-4)
130	تكرارات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمدخل القياس الأنساب لقياس الأدوات المالية	(4-4)
131	المقاييس الإحصائية الخاصة بأهمية العوامل التي قد يستند إليها عند ترجيح التكلفة التاريخية في قياس الأدوات المالية	(5-4)
132	المقاييس الإحصائية الخاصة بأهمية العوامل التي قد يستند إليها عند ترجيح مدخل القيمة العادلة الكامل في قياس الأدوات المالية	(6-4)

- | | | |
|-----|---|--------|
| 133 | المقاييس الإحصائية الخاصة بأهمية العوامل التي قد يستند إليها عند ترجيح مدخل القياس المقترن في قياس الأدوات المالية | (7-4) |
| 135 | تكرارات إجابات أفراد العينة في مدى مساهمة طرق العرض والإفصاح الحالية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية | (8-4) |
| 136 | المقاييس الإحصائية الخاصة بأهم المعلومات المرتبطة بالأدوات المالية التي يجب الإفصاح عنها لترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية. | (9-4) |
| 138 | تكرارات إجابات أفراد العينة في مدى مسؤولية مدخل القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية عن حدوث الأزمة المالية العالمية. | (10-4) |
| 139 | المقاييس الإحصائية الخاصة بالعوامل التي يستند إليها الموافقين على تحويل مدخل قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة المسئولة عن حدوث الأزمة المالية العالمية. | (11-4) |
| 140 | تكرارات إجابات أفراد العينة عن رأيهم في التعديلات التي تم إجراءها على المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة إستجابة للأزمة المالية العالمية. | (12-4) |

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	بيان	رقم الشكل
95	التقارير المالية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والأطراف المستفيدة منها	(1-3)
115	آلية التعديل للمعيار المحاسبي الدولي IAS No.39 والمعيار IFRS No.7	(2-3)
119	المعالجة المقترحة للإعتراف والقياس بالأدوات المالية من خلال مسودة المعيار IFRS No.9	(3-3)

1/1 مقدمة البحث:

شهد الاقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة أزمة مالية تعد واحدة من أكبر الأزمات المالية التي واجهها منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، و كانت البداية في الولايات المتحدة في فبراير 2007 بما يسمى بأزمة الرهن العقاري وتطورت إلى أزمة إثتمان وأزمة سيولة مالبئث أن أصبحت أزمة مالية عالمية بلغت ذروتها في سبتمبر 2008 حيث امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي.

وقد إتّهم جمع من الاقتصاديين وخبراء المال وكذلك رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات إستثمار عملاقة وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة والإفصاح عن الأدوات المالية بأنها أحد أهم أسباب نشوء الأزمة المالية¹، ودعوا إلى وقف جميع المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة حيث لم تستطع هذه المعايير أن تواجه مشكلات القياس والإفصاح عن الأدوات المالية، خاصة الأدوات المالية التي تجمع مع بين خصائص الالتزامات وحقوق الملكية بشكل معقد والتي استحدث منها أنواع أكثر تعقيداً في الأونة الأخيرة، وظهرت بوضوح هذه المشكلات في ظل التوسع في استخدام هذه الأدوات المالية بشكل كبير في الأسواق المالية.

ومن ناحية أخرى فإن مجالس الجهات المهنية المصدرة للمعايير المحاسبية تكانت أمام تلك الإتهامات وصرح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية "Sir David Tweedie" بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة المالية، ومن المهم جداً أن يثق المتعاملون في الأسواق المالية بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية²، وقد قام كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB بإتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات المكثفة للدفاع عن معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

وعلى الرغم مما سبق، وإستجابة لضغوط مجموعة دول العشرين G20 والعديد من المنظمات المالية الدولية، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر 2008 بإجراء تعديلات على المعيار الدولي رقم IAS No.39 "الأدوات المالية- الإعتراف والقياس" وكذلك

¹ طاهر شاهر القشي، أثر الأزمة المالية على جهات تشريع معايير المحاسبة، مجلة المدقق، الأردن، جمعية المحاسين القانونيين الأردنيين، العدد 79، 2009، ص 1.

² Prepared Statement of Sir David Tweedie "Chairman of the International Accounting Standards Board" to Economic and Monetary Affairs Committee, European Parliament, Brussels, Belgium, 28 September- 2009.

المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS No.7 "الأدوات المالية - الإفصاحات" تتعلق بإتاحة المجال أمام الشركات بإعادة تصنيف الأدوات المالية بما يمكنها من تخفيض خسائرها المعلنة، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره تراجعاً عن تطبيق نموذج القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية.

وقد أوضح المجلس أنه بصدق وضع معيار جديد يتبني قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بشكل أوسع مما قبل بحيث يكون المعيار أكثر وضوحاً ويقضي على الغموض وعدم الفهم الذي شاب المعايير السابقة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا إلى أي مدى ساهمت المحاسبة عن الأدوات المالية في تقديم معلومات محاسبية ذات جودة لمستخدمي القوائم المالية (مستثمرين محتملين وحالين، مقرضين، دائنين، محللين ماليين) بحيث تساعدهم على ترشيد قراراتهم الإقتصادية في ظل الأزمة المالية الحالية؟ وهل بالفعل أن من أسباب حدوث الأزمة هو قصور المعايير المحاسبية في معالجة مشكلات القياس والإفصاح عن الأدوات المالية؟ أم إنها ساعدت في إظهار المشكلة دون أن تكون أحد أطرافها.

وهل نموذج القياس المقترن عن الأدوات المالية الذي يعتمد على القيمة العادلة في قياس معظم الأدوات المالية مع إمكانية القياس بالتكلفة المستهلكة تحت شروط معينة، سيسهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية، أم هناك حاجة لإعادة النظر في القيمة العادلة بصفة عامة؟

ويسعى الباحث من خلال هذا البحث أن يجيب على الأسئلة السابقة مبيناً أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2/1 مشكلة البحث:

يري كثيرون¹ أن التوسع في استخدام الأدوات المالية قد لعب دوراً هاماً بشكل ما في حدوث الأزمة المالية العالمية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وأن السبب في الأزمة المالية يرجع إلى التوسع في عمليات التوريق **Securizations** ، وبشكل أكثر تحديداً بسبب التزايد المتسارع للمضاربة بالأدوات المالية الناجمة عن التوريق وليس عن التوريق نفسه وهي تلك الأدوات التي تم استخدامها خلال العقد الماضي فهي أدوات مالية تشبه الأوراق المالية بضمان الأصول **Assets-Backed Securities**، ولكنها تتضمن مدي واسعاً ومتنوعاً من الأصول متضمناً بشكل أساسى الأصول العقارية، وتعرف عالمياً باسم **Collateralized Dept Obligation (CDO)** أو "أدوات الدين المضمونة"، وكذلك قامت العديد من المصارف والشركات العملاقة عالية التصنيف بإصدار أوراق مالية بضمان حصيلة الصادرات المستقبلية سواء السلعية او الخدمية وكذلك تحويلات العاملين بالخارج وعقود الإيجار، وهو ما يعرف حالياً بأدوات التمويل المهيكل **Structured Finance** . Instruments

ونظراً لغياب سقف محدد للتوسع في مثل هذه الأدوات المالية المستحدثة، فقد أسرفت المؤسسات المالية في إصدارها بدرجة كبيرة أملأاً في تحقيق أرباح ضخمة، مما تولد عنه إختلال في نسبة المديونية إلى الأصول العينية أو الحقيقة التي تغطي هذه الأصول، وبالتالي تزايدت مخاطر السيولة وأفلس العديد من البنوك وشركات الاستثمار والمؤسسات المالية، ونتيجة لتشابك العلاقات بين المؤسسات المالية حول العالم فقد إنهاارت معظم المؤسسات العالمية ذات الأسماء الكبيرة وأعلنت إفلاسها.

وعندئذ بدأ التساؤل عن دور المحاسبة في هذه الأزمة وهل تقوم المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية بدورها في تقديم معلومات محاسبية ذات جودة تعمل على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية أم أن هذه المعايير قد فشلت في هذا الدور، وهل الإعتماد على قياس الأدوات المالية عموماً بالقيمة العادلة كفيل بتقديم معلومات محاسبية يعتمد عليها

¹ - ندوة البنك الوطني الكويتي مع الخبير العالمي نسيم طالب، الكويت، الأزمة المالية العالمية ونظرية الجعة السوداء، مايو - 2009

- أحمد حبيب، الأزمة المالية، المملكة العربية السعودية، مقالة منشورة بمجلة المجلة السعودية، 2009، عدد 22- يونيو.

مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، أم أنه من الواجب إعادة النظر في القيمة العادلة بصفة عامة؟

كذلك هل يتم الإفصاح عن الأدوات المالية بشكل يعلم على توصيل المعلومات المحاسبية بشكل مفهوم يعزز من قدرة مستخدمي القوائم المالية على الإستفادة من هذه المعلومات، أم أن هناك حاجة لزيادة درجة الإفصاح أو تعديل طرق العرض والإفصاح نفسها؟

ويري (حسين العطاس:2008)¹ أن محتوى المعلومات المحاسبية الحالي لعقود المشتقات المالية يتسم بقصور واضح من منظور متذبذب القرار الإستثماري في أسهم منشآت الاعمال التي تفصح عن هذه الأدوات في سوق الأوراق المالية.

بينما ترى (هويدا شحاته:2005)² إن استخدام أساس القيمة العادلة لأغراض القياس المحاسبى لعقود الاختيار (أحد أنواع الأدوات المالية) يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ويؤيد (Stephen Penman: 2007)³ استخدام مدخل القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية على الرغم من الصعوبات التي تواجهه تطبيق هذا المدخل بالنسبة للأصول المالية التي ليس لها سوق نشط.

وعلى الرغم من أن البعض قد دعا إلى التطبيق الكامل للقيمة العادلة Full Fair Value والذي يعني امتداد القياس بالقيمة العادلة لكل الأصول المالية بلا إستثناء مع التخلي تماماً عن التكلفة المستهلكة، إلا أن هناك من يرى (Günther Gebhardt:2003)⁴ أن هناك مشاكل عددة في تطبيق نموذج القيمة العادلة الكامل Fully Fair Value و أن أفضل الحلول المطروحة هو الالتزام بالمعايير الدولي IAS No.39 حيث يعطي أفضل الخيارات المتاحة لإستخدام نموذج القيمة العادلة.

¹ حسين العطاس، إطار محاسبي مقترن بالإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، 2008، ص 436.

² هويدا شحاته، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الاختيار (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2005، ص 179.

³ Stephen H. Penman, Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or a Minus?, Accounting and Business Research, Special Issue, International Accounting Policy Forum, 2007, P. 42.

⁴ Günther Gebhardt, Accounting for Financial Instruments in the Banking Industry: Conclusions from a Simulation Model, European Accounting Review, Vol.13, No.2, 2003, P.28-30.

ويرى الباحث أنه على الرغم من إتجاه معظم الكتابات المحاسبية المعاصرة إلى تأييد مدخل القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، إلى أن هذه الدراسات لم تخف المشاكل المرتبطة بهذا المدخل والتي من أبرزها صعوبة تحديد القيمة العادلة في كثير من الأحيان، وكذلك عدم وجود طرق موحدة ومتقنة عليها لتحديد القيمة العادلة خاصة في حالة الأصول التي ليس لها سوق نشط.

وبغض النظر عن تسبب القيمة العادلة في تفاقم الأزمة المالية، فإنه يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية قد أبرزت بشكل واضح القصور الواضح في القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية، وهو الأمر الذي دعا بالجهات المهنية الوضعية للمعايير المحاسبية بإجراء تعديلات على المعايير المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية، كان من أهمها التعديل على المعيار الدولي IAS No.39 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" في أكتوبر 2008 وهي الفترة التي شهدت ذروة الأزمة المالية العالمية، وهو التعديل الخاص بكيفية تحديد القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة، وكذلك السماح بإعادة تصنيف بعض الأدوات المالية، وهو الأمر الذي لم يكن مسموحاً به من قبل.

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يؤدي القياس المحاسبي المقترن (وفقاً لمشروع المعيار الدولي IFRS No.9) عن الأدوات المالية إلى ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية؟
- 2- هل من الواجب التخلص من مفهوم القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية تماماً والرجوع إلى التكلفة التاريخية، أم أنه من الأفضل التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة بشكل كامل Full Fair Value، أم أن نموذج القياس المقترن هو أفضل ما يمكن الوصول إليه في الوقت الحالي؟
- 3- هل تؤدي طرق العرض والإفصاح الحالية عن الأدوات المالية إلى تقديم معلومات محاسبية ملائمة وذات جودة تقي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية؟
- 4- هل بالفعل أن هناك أوجه قصور في القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية ساهمت بشكلاً ما في نشوء الأزمة المالية العالمية؟